

Distr.: General  
28 December 2017  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس إلى إنشاء فريق تحقيق، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق، وإلى رسالتي المؤرختين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/989) و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1072) الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والرسالتين المؤرختين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/990) و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1073) الموجهتين من الرئيس إلى رداً على رسالتي.

وقد أحاط مجلس الأمن علماً، في الرسالة الموجهة من رئيسه المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بطليي تمديد مهلة تقديم اختصاصات فريق التحقيق حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وعلى الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لوضع الصيغة النهائية لاختصاصات تكون مقبولة لحكومة العراق، ولا سيما لتسوية المسألة المتعلقة بتبادل الأدلة من جانب الفريق بخصوص أية إجراءات جنائية يمكن أن تفضي إلى فرض عقوبة الإعدام أو تنفيذه، لم يتسن بعد تسوية تلك المسألة، ولم يتسن بالتالي وضع الصيغة النهائية لاختصاصات تكون مقبولة للحكومة.

ولذلك أطلب تمديد مهلة تقديم الاختصاصات حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ من أجل مواصلة جهود الأمانة العامة في هذا الصدد. وفي حالة الانتهاء قبل هذه المهلة من وضع تلك الاختصاصات على نحو مقبول لحكومة العراق، سيتم إبلاغ مجلس الأمن تبعاً لذلك.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

